AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

دور التأمين على القوائم المالية في تحسين جودة التدقيق

دراسة تحليلية لآراء عينة من المدققين الخارجيين في العراق

م. م. أحمد محمد علي محمد أمين الحيالي[1] أ. د. ناظم حسن رشيد[2]

Prof. Dr. Nazim Hassan Rashid[2] Ahmed Mohammed Ali Mohammed Amin Al-Hayali[1]

جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الحمدانية – كلية الإدارة والاقتصاد

http://dx.doi.org/10.29124/kjeas.1654.17

الملخص:

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على التأمين على القوائم المالية وجودة التدقيق وتتبع الجهود العلمية التي استعرضت هذه المتغيرات في أدبياتها وتقديم اطار نظري للتأمين على القوائم المالية وآلية عمله التعرف على دور التأمين على القوائم المالية في تحسين جودة التدقيق، واعتمد الباحث على استمارة الاستبانة بوصفها احد المصادر الرئيسة لجمع البيانات وقياس متغيرات الدراسة، إذ تم تصميمها بشكل يتلاءم مع عينة الدراسة معتمداً في قياس استجابة المبحوثين على مقياس ليكرت الخماسي، واستعملت بالبرمجيات الإحصائية الجاهزة مثل (SPSS) و(Amos) بغية الوصول إلى دقة في النتائج الإحصائية الخاصة بالدراسة واختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة الى أن هناك تأثير لمتغير التأمين على القوائم المالية في متغير جودة التدقيق. وأوصت الدراسة بضرورة إعداد المزيد من الدراسات الوافية حول التأمين على القوائم المالية؛ إذ يعد من المواضيع الهامة التي تفتقر الى الدراسات الوافية عنها وربطها مع متغيرات اخرى ذات علاقة. وعلى كل من شركات التأمين والجهات الحكومية والهيئات والمنظمات المهنية التي تعنى بتنظيم مهنة التدقيق العمل على تكييف الية التأمين على القوائم مالية في البيئة العراقية.

Abstract:

The study aimed to shed light on financial statement insurance and audit quality, and to track the scientific efforts that reviewed these variables in their literature, and to provide a theoretical framework for financial statement insurance and its working mechanism, to identify the role of financial statement insurance in improving audit quality, and the researcher relied on the questionnaire form as one of the main sources for collecting data and measuring study variables, as it was designed in a way that is compatible with the study

sample, relying on measuring the respondents' response on the five-point Likert scale, and was used with ready-made statistical software such as (SPSS) and (Amos) in order to reach accuracy in the statistical results of the study and test the study hypotheses. The study concluded that there is an impact of the financial statement insurance variable on the audit quality variable. The study recommended the need to prepare more comprehensive studies on financial statement insurance, as it is one of the important topics that lack comprehensive studies on it and link it with other related variables. All insurance companies, government agencies, bodies and professional organizations concerned with regulating the auditing profession should work on adapting the financial statement insurance mechanism in the Iraqi environment.

Keywords: Insurance, Audit Quality, Financial Statements, SPSS, Amos.

المقدمة:

مـع إفـلاس عـدد مـن الشـركات الكبـرى مثـل Enron's و WorldCom وغيرهـا، اتهمـت مكاتـب التـدقيق المسؤولة عن تدقيقها بالتعاون معها في تضليل القوائم المالية وبدأ يبـرز تعـارض المصـالح فـي التـدقيق ويبـدو أن الافتقـار إلى الأخلاق والصدق كانتا القضايا الأساسية في فضائح مكاتب التدقيق، مما انعكس كل ذلك على جودة عملية التـدقيق؛ إذ يعد المدقق الخارجي هو خـط الـدفاع الأول للمسـاهمين لحمايـة مصـالحهم من المخالفـات والتضـليل وسـوء الإدارة الماليـة التي تقوم بها إدارة الشركة والتي بدورها هي من تدفع للمدقق اتعابه.

إن الآلية التي يتم عن طريقها تعيين المدققين الخارجيين وتحديد أتعابهم، والاستعانة بهم فى خـدمات غيـر تدقيقيـة، هـي التي تُنشئ ظاهرة تعارض المصالح التي يؤدى إلى إضعاف دور المدقق الخارجي بوصـفه وسيطًا مستقلًا بين الشـركات والمشاركين فى السوق (بما في ذلك الدائنين والمستثمرين والموظفين). لـذلك اقتـرح جوشـوا رونـين خطـة تـأمين لتكون إجراءً تنظيمياً بديلاً، وهذا التأمين أطلق عليه رونين تسمية "تأمين القوائم المالية".

المحور الاول: منهجية الدراسة

أولا: مشكلة الدراسة

على الرغم من أن المساهمين هم من يعينون المدققين من الناحيـة الشـكلية، لكـن فـي الواقـع يعـود ذلـك إلـى إدارة الشركة التي تتفق على التكليف والاتعاب الخاصة بالمدققين، واستمرار هذا النوع من العلاقة بين المدققين والإدارة يـؤدي إلى تعارض في المصالح وتهديد للاستقلالية لا محال.

وعليه يتطلب الأمر إحداث تغيير في تلك العلاقة القائمة بين المدقق والإدارة عن طريـق قطـع الصـلة المباشـرة بينها بإيجاد طرف ثالث بهدف الحد من تعارض المصالح في التدقيق وضـمان استقلالية المـدقق الخـارجي ورفـع مستوى جودة عملية التدقيق ومن ثمَّ حماية أعلى للمساهمين عن طريق قوائم ماليـة أكثـر مصـداقية وموثوقيـة، لـذلك فهنـاك حاجـة لإدخال نظام تأمين القوائم المالية على السوق للحد من تعارض المصـالح المتأصـلة في العلاقة بين المـدقق والزبـون، ومـن

هنا تنبع مشكلة البحث الرئيسية التي تنص على (هل التأمين على القوائم المالية دور في تحسين جودة التدقيق؟) ويتفرع عنها التساؤلات الاتية:

1. هل توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغير التأمين على القوائم المالية ومتغير جودة التدقيق؟
2. هل توجد علاقة إثر ذات دلالة معنوية لمتغير التأمين على القوائم المالية في متغير جودة التدقيق؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تبرز اهمية الدراسة الحالية عن طريق:

1. ندرة الدراسات العراقية والعربية التي تناولت متغيرات الدراسة (التأمين على القوائم المالية وجودة التدقيق) ولذلك فإنها تمثل منطلقاً لدراسات أكثر وضوحاً وعمقاً لهذه المتغيرات في البيئة العراقية والعربية.
2. أهمية التأمين على القوائم المالية ودورها في ضبط العلاقة القائمة بين المدققين والشركات الخاضعة للتدقيق للحد من تعارض المصالح ومن ثَمَّ رفع جودة عملية التدقيق من دون أي ضغوط قد تمارس على المدققين عن طريق تعاقداتهم وتحديد أتعابهم.
3. ضرورة تعريف المدققين الخارجيين على متغيرات الدراسة لما يمكن ان تساهم به في تكييف علاقتهم مع الجهات المشاركة في سوق التدقيق؛ إذ جرت الكثير من الدراسات والمحاولات لضبط هذه العلاقة التي كانت إحدى الأفكار المطروحة لمعالجتها والتي هي محل دراستنا والمتمثلة بالتأمين على القوائم المالية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة بشكل رئيس الى توضيح دور التأمين على القوائم المالية في الحد من تعارض المصالح وضبط العلاقة بين المدقق وإدارة الشركة محل التدقيق لتحسين جودة التدقيق. فضلا عن سعيها لتحقيق الاهداف الاتية:

1. بيان تأثير التأمين على القوائم المالية في تحسين جودة التدقيق.
2. تحديد وتحليل علاقة الارتباط بين التأمين على القوائم المالية وجودة التدقيق.

الفرضية الرئيسية الاولى: يوجد علاقة ارتباط معنوية بين متغير التأمين على القوائم المالية ومتغير جودة التدقيق.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد علاقة إثر ذات دلالة معنوية لمتغير التأمين على القوائم المالية في متغير جودة التدقيق.

رابعاً: منهج الدراسة

1) الجانب النظري:

سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في بناء الإطار النظري للدراسة عن طريق الرجوع إلى مصادر عربية وأجنبية من أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير والبحوث العلمية المحكمة والكتب ووقائع المؤتمرات والنشرات والمعايير التي تصدرها المنظمات المهنية المختصة والمقالات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة بالاستعانة بالمصادر المتاحة والتي يمكن الحصول عليها من المكتبات والمراسلات الالكترونية وشبكة الانترنيت .

2) الجانب التطبيقي:

اعتمد الباحث على استمارة استبيان في جمع آراء عينه الدراسة المستهدفة عن طريق الاستقصاء وإعداد استمارة استبانة تتضمن متغيرات الدراسة واستخدام الأساليب الإحصائية في تحليل نتائجها.

المحور الثاني: التأمين على القوائم المالية

أولاً: مفهوم التأمين على القوائم المالية:

في أول أيام إفلاس شركتي Enron and WorldCom في عام 2002 تبادر الى ذهن البروفسور الامريكي Joshua Ronen افكار تتعلق بتأمين القوائم المالية (FSI)، واثناء دعوته لكتابة مقالة لمجلة نيويورك تايمز بدأت الأفكار تتشكل لديه، وعن طريق عمود مقالي آخر في صحيفة وول ستريت قادت إلى وصف التامين على القوائم المالية، وبعد ذلك تم طرح الفكرة على اللجنة الخاصة بالعمل المصرفي في مجلس الشيوخ فضلاً عن عدد كبير من الهيئات في الولايات المتحدة الامريكية عن الموضوع، وعن طريقها يطالب الشركات المسجلة الأخذ أو تبني فكرة التأمين على القوائم المالية، وفي حدثين في لندن في شهر شباط من العام 2006 تمت مناقشة فكرة التأمين على القوائم المالية إذ أثارت إمكانية تطبيقها في لندن جدلاً واسعاً (Mainelli & Ronen, 2006, 1).

ويقوم التأمين على الحماية المالية من الضرر أو الخسائر، فهو عقد قانوني يحمي الناس من التكاليف المالية بسبب خسارة الأرواح أو الممتلكات مقابل قسط مالي، فهي عملية تحويل لمخاطر الضرر أو الخسارة من كيان إلى آخر (Ronen, 2014, 40).

هناك العديد من التعريفات المختلفة للتأمين على القوائم المالية وفيما يأتي أهمها:

1. التأمين على القوائم المالية: آلية جديدة لحل مشكلة تعارض المصالح الناشئة في العلاقات القائمة بين المدقق الخارجي وزبائنه عن طريق قيام الشركات بشراء خدمة التأمين على القوائم المالية، وستقوم شركة التأمين بتقديم غطاء أو حماية للمستثمر ضد الخسائر التي قد يتعرضون لها نتيجة العرض الخاطئ أو المضلل في القوائم المالية، وبذلك تكون شركة التأمين المسؤولة عن تأمين القوائم المالية هي من تقوم بتعيين مدقق خارجي وكذلك تتحمل اتعابه بدلاً عن تعيين مدقق خارجي وتحديد اتعابه من قبل إدارة الشركة المعدة للقوائم (Cunningham,2007, 9).
2. التأمين على القوائم المالية: هي عملية تقوم بموجبها إدارة الشركة بشراء خدمة تأمين القوائم المالية التي توفر تغطية للمستثمرين ضد الخسائر التي قد يتم تكبدها نتيجة التحريف في القوائم المالية، يتم دفع الأقساط مقابل التغطية ويتم الإعلان عن التغطية التأمينية التي تحصل عليها الشركات، وتقوم شركات التأمين بعد ذلك بتعيين ودفع اتعاب المدققين الخارجيين الذين يتأكدون ويشهدون على دقة القوائم المالية للشركات التي تعد زبون لشركة التأمين، والجوهر من هذه العملية هو تزويد المستثمرين بالضمانات التي تمكنهم من الاعتماد على القوائم المالية التي تعكس الصورة الحقيقية والعادلة للوضع المالي للشركة (Ronen, 2014, 40).

ومما تقدم يمكن صياغة **تعريف للتأمين على القوائم المالية** بالقول: بأنه الية تقوم على إعادة هيكلة سوق عمل التدقيق الخارجي بهدف منع تعارض المصالح فيه وتعزيز استقلالية المدقق الخارجي وحماية المساهمين من الخسائر الناجمة عن التضليل في القوائم المالية، عن طريق قيام الشركات بطلب خدمة التأمين على قوائمها المالية لتقوم شركة التأمين

المعنية بالاستعانة بالمدققين الخارجيين لإجراء تقييم شامل للمخاطر والتحقق من دقة القوائم المالية للشركات وبناء على ذلك يتم تحديد التغطية التأمينية وقسط التأمين مع الإفصاح عنهما من قبل الشركات لتكون مؤشراً على جودة وموثوقية قوائمهم المالية.

ومن المتوقع أن يكون لدى شركات التأمين قائمة بأسماء المدققين الخارجيين المعتمدين بحيث يمكن للشركات اختيار مدقق من هذه القائمة، وعليه يكون المدقق الخارجي مديناً بولائه تجاه شركة التأمين لعاملين (Dontoh et al, 2013,2):

1. شركة التأمين هي التي تدفع للمدقق الخارجي اتعابه، ولذلك سيركز جهوده لحماية شركة التأمين.
2. من المنطقي افتراض أن المدققين الخارجيين يقدمون خدمات تدقيق لأكثر من واحد من الشركات المؤمن عليها لدى شركة التأمين، وان فشل التدقيق سيؤدي إلى تعريض علاقات المدقق الخارجي مع شركة التأمين للخطر، مما يؤدي إلى خسارة مشاريع تدقيق أخرى.

ومما تقدم يمكن القول بأن التأمين على القوائم المالية سيؤدي الى:

1. تنافس المدققين الخارجيين على بذل كل الجهود للعمل بمهنية كبيرة.
2. التركيز على جودة التدقيق والالتزام بأخلاقيات المهنة والمعايير المهنية.
3. العمل على تحقيق سمعة جيدة بهدف كسب ثقة شركات التأمين لتحقق إيرادات جيدة عن طريق تكليفهم بأعمال التدقيق والاستمرار بالتعامل معهم.
4. لن يحصل المدققين الخارجيين غير المهنيين وغير المنضبطين على فرص عمل في هذه البيئة.

إذ إن الواقع الجديد سيفرض على المدققين الخارجيين الالتزام بأعلى المستويات من النزاهة والمصداقية واخلاقيات المهنة المتعارف عليها ليعكس صورة ايجابية عن سمعته وجودة ادائه ليتمكن من المنافسة مع اقرانه ويدخل سوق التدقيق ويكون مطلوباً من شركات التامين التي ستقوم بالتأمين على القوائم المالية، فمن مصلحة شركة التامين ان يكون المدقق الخارجي ملتزماً وجاداً وصارماً في اداء مهنته ولذلك سيلتزم بالتعامل معه وكلما ارتفع مستوى الالتزام بأخلاقيات المهنة واداء المهام الخاصة بعملية التدقيق بجودة عالية كلما زاد الطلب عليه في السوق، أما المدققين الخارجيين الذين لا يتمتعون بتلك الصفات الايجابية والسمعة الحسنة لن يكون لديهم فرصة للعمل في السوق.

ثانياً: أهمية التأمين على القوائم المالية

ويشير آخرون الى أن للتأمين على القوائم المالية أهميتها في (Faboyede & Mukoro, 2012, 143):

1. إزالة قضية تعارض المصالح من عملية التدقيق الخارجي.
2. يمكن المدققين الخارجيين من تقديم نظرة موضوعية للصحة المالية للشركة كما هي بقوائمهم المالية.
3. يوفر للمساهمين مستوى آخر من التأكيد على أن القوائم المالية التي يعتمدون عليها يتم إعدادها بشكل عادل.
4. سيكون هناك تخفيض أو منع خسائر المساهمين.

5. إعطاء اشارة عن جودة القوائم المالية للشركات عن طريق نشر كل من الحدود التغطية والعلاوة.
6. يمكن لأولئك الذين يتبنون تأمين القوائم المالية في وقت مبكر الحصول على ميزة تنافسية على الآخرين في قطاعات صناعتهم.
7. توجيه المدخرات بشكل أفضل إلى مشروعات مرغوبة اجتماعياً.

ثالثاً: فوائد التأمين على القوائم المالية

إن تبني التأمين على القوائم المالية سيحقق مجموعة من الفوائد لأغلب الاطراف ذات الصلة بتلك العملية ومن فوائد التأمين على القوائم المالية تتمثل بالاتي (رشيد،2018، 164):

1. تأمين القوائم المالية سيزيل مسألة تعارض المصالح من عملية التدقيق الخارجي.
2. في ظل التأمين على القوائم المالية بإمكان المدققين الخارجيين ان يقدموا رأياً موضوعياً للوضع المالي للشركة كما هي عليه بقوائمهم المالية.
3. سيكون لدى المساهمين مستوى أعلى من الضمان إذ أن القوائم المالية التي سيعتمدون عليها ستكون معدة ومنشور وبمتناول اليد، وأن لحدود الحماية والعلاوة التي ستكون منشورة ايضا إشارة على جودة القوائم المالية للشركة.
4. ويستفيد المدققون أيضًا من التغييرات التي أحدثها التأمين على القوائم المالية إذ إنه من المتوقع أن يظل نطاق ومقدار عمل التدقيق كما هو عليه تقريباً فلن يضطر المدققون إلى التضحية بفرص تقديم الخدمات غير التدقيقية.

رابعاً: الية التأمين على القوائم المالية واجراءاتها.

يقترح Ronen في المقام الأول أن الشركات المساهمة تطلب من شركات التأمين مقترحات التامين على القوائم المالية لصالح المساهمين، والتامين على القوائم المالية سيؤمن المساهمين ضد الخسائر التي قد يتحملونها نتيجة التضليل وسوء العرض في القوائم المالية (السقا ورشيد، 2021، 29).

وفيما يخص توضيح الية التأمين على القوائم المالية فإن أغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حددت خمس خطوات لذلك وتتمثل هذه الخطوات بما يأتي:

الخطوة الاولى: يطلب المؤمن عليه المحتمل عرض تأمين من شركة التأمين، إذ يبدأ إجراء اكتتاب التأمين على القوائم المالية بتقييم المؤمن عليه المحتمل. يتم إجراء التقييم، نيابة عن شركة التأمين من قبل خبير تقييم المخاطر، الذي يبحث في طبيعة الظروف مثل (Faboyede & Mukoro, 2012, 145):

1. طبيعة واستقرار ودرجة المنافسة والاوضاع الاقتصادية العامة للصناعات التي يعمل فيها المؤمن عليه المحتمل.
2. السمعة والنزاهة وفلسفة التشغيل والحالة المالية ونتائج التشغيل السابقة لإدارة المؤمن عليه المحتملة.
3. طبيعة وحجم الشركة وهيكلها التشغيلي وعمر المؤمن عليه المحتمل.
4. البيئة الرقابية للمؤمن عليه المحتمل والسياسات والممارسات والأساليب الإدارية والمحاسبية الهامة.

ويتضمن الاقتراح كحد أدنى، الحد الأقصى لمبلغ التأمين المقدم والعلاوة المرتبطة به. وعادةً ما تحدد أيضاً جدولاً زمنياً لمبلغ التغطية والعلاوة. ويتم تقديم طلب العرض قبل إعداد وكيل المساهمين المؤمن عليهم المحتملين على أساس مراجعة

الاكتتاب الموضحة أعلاه. ويمكن أن يكون المراجع هو نفس المدقق الخارجي الذي سيقوم في النهاية بتدقيق القوائم المالية (Azar & Sahar, 2022, 35).

الخطوة الثانية: يقدم الوكيل البدائل التالية (رشيد، 2018، 163):

1. الحد الأقصى لمبلغ التأمين والعلاوة المرتبطة به كما هو مقدم في عرض التأمين.
2. مبلغ التأمين والعلاوة المرتبطة به التي أوصت بها الإدارة.
3. لا يوجد تأمين.

الخطوة الثالثة: في حال تمت الموافقة على أي من خيارات التأمين المنصوص عليها في الخطوة الثانية، فإن المقيم والمدقق الخارجي يخططان بشكل تعاوني لنطاق وعمق عملية التدقيق التي سيتم إجراؤها (Dontoh et al, 2013, 40).

الخطوة الرابعة: إذا كان المدقق الخارجي، بعد التدقيق في وضع يسمح له بإبداء رأي نظيف، يتم إصدار البوليصة. أي أن التغطية والأقساط المقترحة في الأصل ستكون ملزمة لشركة التأمين إذا تبين أن رأي المدقق نظيف. أما إذا كان رأي المدقق الخارجي متحفظاً فلن تقدم شركة التأمين أي تغطية ما لم تتمكن الشركة بعد ذلك من إعادة التفاوض بشأن الاتفاق على شروط جديدة مع شركة التأمين، وهذا الأمر سيعتمد على نتائج التدقيق وأسباب التحفظ. إلى الحد الذي يتم فيه إعادة التفاوض على شروط البوليصة، سيتم الإعلان عن الشروط الجديدة المتفق عليها (Ronen, 2014, 42).

الخطوة الخامسة: سيتضمن رأي المدقق الخارجي فقرة تفصح عن مبلغ التأمين عن القوائم المالية المرفقة والعلاوة المرتبطة بها. ومن ثم مناقشة تسوية المطالبات في حال وقوع خسائر (Ronen, 2014, 42).

ويوضح الشكل رقم (1) عملية التأمين على القوائم المالية:

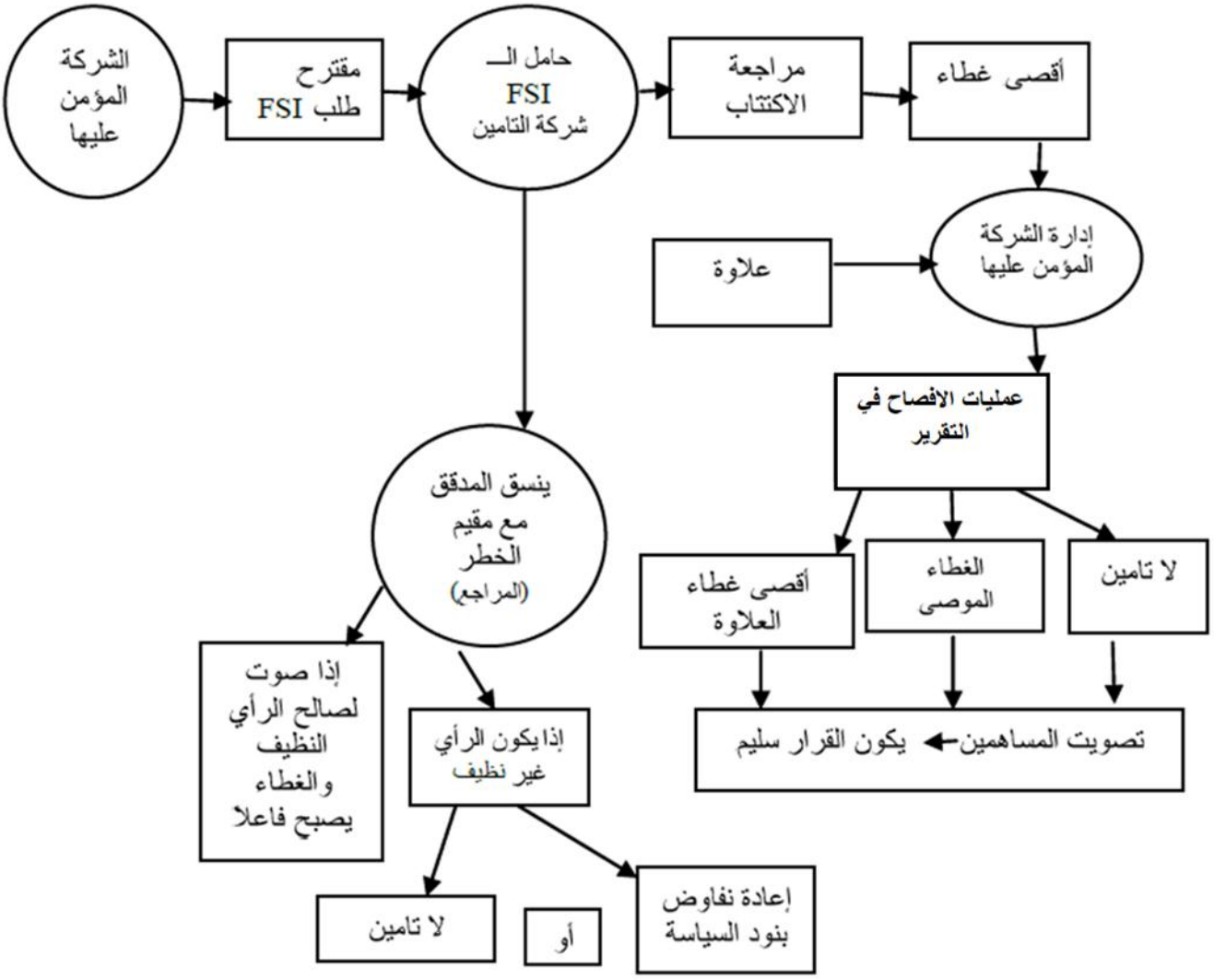

الشكل رقم (1)

عملية التأمين على القوائم المالية

Ronen, J. (2006). A proposed corporate governance reform: Financial statements insurance. Journal of Engineering and technology Management, 23(1-2), (pp144).

المحور الثالث: جودة التدقيق وابعاده

أولاً: مفهوم جودة التدقيق

كان الاهتمام بمفهوم جودة التدقيق مبكراً لدى المنظمات المهنية التي تحكم ممارسة المهنية، إذ بينت نشرة معايير التدقيق الامريكي (SAS, NO. 4) الصادرة عن (AICPA) المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1974م، أن جودة التدقيق يمكن ان تتحقق عن طريق الالتزام بمعايير التدقيق واعتماد مجموعة من المعايير والسياسات والآليات التي ترتبط بالرقابة على الجودة في مكاتب التدقيق والخدمات التي تقدمها فضلاً عن ذلك الاعتماد على نظام رقابة الجودة على أعمال التدقيق .(AICPA, 1974)

أما الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) فقد اشار إلى مفهوم جودة التدقيق عن طريق معيارين دوليين لرقابة جودة التدقيق وهما:

المعيار الدولي لرقابة الجودة 1 (ISQC 1) : المعيار الدولي لرقابة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات التدقيق ومراجعة القوائم المالية وعمليات التأكيد والخدمات الأخرى ذات الصلة، والذي يشير إلى أن هدف شركات التدقيق هو إنشاء نظام لرقابة الجودة يوفر لها تأكيد معقول فيما يتعلق بـ (IAASB, 2021, 48):

- التزام الشركة والعاملين فيها بالمعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية والقانونية المعمول بها.
- وأن التقارير الصادرة عن الشركة أو شركاء التدقيق يجب ان تكون ملائمة حسب الظروف.

(ISA 220) المعيار الدولي لرقابة الجودة لتدقيق القوائم المالية. والذي اشار الة أن هدف المدقق هو تنفيذ إجراءات رقابة الجودة في مستوى العملية التي تزوده بتأكيدات معقولة بأن (IAASB, 2021, 134):

- عملية التدقيق تتوافق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية والقانونية المعمول بها،
تقرير المدقق الخارجي الصادر يجب ان يكون ملائم حسب الظروف.

ويرى البعض بأن جودة التدقيق تكون عالية إذا كان المدقق الخارجي يتمتعون بقدر كافي من الاستقلالية والكفاءة، وإذا كانت إجراءات الاختبار المستخدمة كافية لتقديم أدلة ملائمة وموثوقة، لذا فإن جودة التدقيق تتضمن احتمالية قيام المدقق الخارجي بإيجاد ادلة الإثبات المناسبة لدعم تقريره (Kang, et. al., 2017, 254).

وهنا يلاحظ ان التركيز يقوم على بعض الصفات الشخصية بالمدقق الخارجي كالاستقلالية والكفاءة فضلاً عن الاجراءات التدقيقية وكفاية الادلة وتقييمها.

وقام كل من (SCHAUER & KRISHNAN) بقياس جودة التدقيق بالاعتماد على مدي الالتزام بمعايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)، أي انهما اعتمدا الالتزام بالمعايير كمدخل لتحديد مفهوم جودة التدقيق وقياسها (رحماني و سردوك، 2014، 189).

ثانياً: أهمية جودة التدقيق

إن جودة التدقيق تعد مصلحة مشتركة لكافة الأطراف ذات العلاقة والمستفيدة من عمليات التدقيق وتتمثل اهمية جودة التدقيق لهذه الاطراف بالاتي (جبران، 2010، 14-15):

1. **المدقق الخارجي**: يهتم المدقق الخارجي بأن تتم عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة وذلك من اجل تحسين سمعته وشهرة مكتبه وموقفه التنافسي في مجال عمله.
2. **إدارة الشركة**: تعد إدارة الشركة المسؤولة عن اعداد القوائم المالية ،وعليه فأن تنفيذ عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة يمكنها من معرفة مواطن القوة والضعف لديها، ويساعدها في وضع الخطط المستقبلية.
3. **البنوك**: تعتمد البنوك ومؤسسات التمويل بشكل كبير عن القوائم المالية التدقيق، وخاصة في منح القروض والتسهيلات البنكية، ومما لا شك فيه ان جودة التدقيق تؤثر ايجابياً على جودة قراراتهم.

4. **الدائنون**: يهتم الدائنون بالقوائم المالية التدقيق من قبل مدقق قانوني خارجي لمنح الزبائن تسهيلات ائتمانية بناء على تلك القوائم، ولاشك بأن جودة التدقيق سوف تؤثر كثيراً على قراراتهم في منح الائتمان.
5. **الهيئات والاجهزة الحكومية**: تعتمد الاجهزة الحكومية على القوائم المالية المدققة في اغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة ،وفرض الضرائب، وتقرير الاعانات لبعض الصناعات، وتسعى الاجهزة الحكومية الى ان تتم اعمال التدقيق وفق مستوى عالي من الجودة من اجل حماية النشاط الاقتصادي، وجميع الاطراف ذات الصلة والعلاقة بعملية التدقيق.
6. **الجمعيات والهيئات المنظمة للمهنة**: تسعى الكثير من الجمعيات المنظمة لمهنة التدقيق الى الزام مكاتب التدقيق بتحقيق مستوى عالي من الجودة من اجل تطوير المهنة وتدعيم الثقة فيها، ووضعها في مكانها اللائق بين المهن الاخرى وتحسين نظرة المجتمع لهذه المهنة وللخدمات التي تقدمها.

ثالثاً: أهداف جودة التدقيق

تسعى جودة التدقيق الى تحقيق الاهداف الاتية (محمد وعنبر، 2016، 36):

1. التأكيد على التزام مكاتب التدقيق بمعايير التدقيق المتعارف عليها.
2. التزام مكاتب التدقيق بالقوانين المحلية والعقود مع الزبائن والمعايير المهنية التي يضعها المكتب لتنظيم عمله.
3. التقليل من احتمال التعرض للمشاكل والالتزامات القانونية وتجنب قضايا التقصير في الاداء.
4. السعي الى مساعدة المهنة للحفاظ على سمعتها.
5. تطوير كفاءة الممارسة العملية.
6. توافر الارشادات الخاصة بالإجراءات التي ينبغي ان يلتزم بها المدقق للتقيد بالمبادئ الاساسية الخاصة بتفويض عمله لمساعديه في مهمة التدقيق.

المحور الرابع: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها

أولاً: حجم عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة الحالية بالمدققين الخارجين العاملين في ديوان الرقابة المالية والمدققين الخارجيين وبلغ حجم العينة (160) مدققاً خارجياً، إذ تم توزيع الاستبانة إلكترونياً على المدققين الخارجيين، وتم الحصول على (154) استمارة استبانة صالحة للتحليل الإحصائي التي تمثل عينة الدراسة.

ثانياً: وصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

تألفت عينة الدراسة من 154 فردا تم الاستبيان عن طريقهم، وقد تضمنت المعلومات الديمغرافية الاستبيان عن المؤهل العلمي أو المهني والتخصص والعنوان الوظيفي وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل.

1- المؤهل العلمي أو المهني

جدول (1) وصف المؤهل العلمي أو المهني للأفراد المبحوثين

الوصف	التقسيم او الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي أو المهني	بكالوريوس	41	26.6%
	دبلوم عالي	31	20.1%
	ماجستير	50	32.5%
	دكتوراه	32	20.8%

المصدر: من إعداد الباحث.

المؤهل العلمي أو المهني: عن طريق الجدول (1) أعلاه حصلت فئة بكالوريوس على نسبة والتي بلغت 26.6%، بينما حصلت فئة دبلوم عالي على نسبة والتي بلغت 20.1%، وحصلت فئة ماجستير على نسبة والتي بلغت 32.5%، وأخيراً حصلت فئة دكتوراه على نسبة والتي بلغت 20.8% للعينة المدروسة.

2- التخصص

جدول (2) وصف التخصص للأفراد المبحوثين

الوصف	التقسيم او الفئة	العدد	النسبة
التخصص	محاسبة	124	80.5%
	إدارة أعمال	12	7.9%
	اقتصاد	5	3.2%
	علوم حاسبات	3	1.9%
	العلوم المالية والمصرفية	6	3.9%
	اخرى	4	2.6%

المصدر: من إعداد الباحث.

عن طريق الجدول (2) أعلاه حصلت فئة محاسبة على نسبة والتي بلغت 80.5%، بينما حصلت فئة إدارة أعمال على نسبة والتي بلغت 7.9%، وحصلت فئة اقتصاد على نسبة والتي بلغت 3.2%، وحصلت فئة علوم حاسبات على نسبة والتي بلغت 1.9%، وحصلت فئة العلوم المالية والمصرفية على نسبة والتي بلغت 3.9%، واخيراً حصلت الفئات الاخرى على نسبة والتي بلغت 2.6% للعينة المدروسة.

3- العنوان الوظيفي

جدول (3) وصف العنوان الوظيفي للأفراد المبحوثين

الوصف	التقسيم او الفئة	العدد	النسبة
العنوان الوظيفي	مدقق خارجي / مكاتب تدقيق الحسابات	48	31.2%
	مدقق خارجي / ديوان الرقابة المالية الاتحادي	106	68.8%

المصدر: من إعداد الباحث.

حصلت فئة مكاتب تدقيق الحسابات على نسبة والتي بلغت 31.2%، بينما حصلت فئة ديوان الرقابة المالية الاتحادي على نسبة والتي بلغت 68.8% للعينة المدروسة.

4- عدد سنوات الخبرة في مجال العمل

جدول (4) وصف سنوات الخبرة في مجال العمل للأفراد المبحوثين

الوصف	التقسيم او الفئة	العدد	النسبة
سنوات الخبرة في مجال العمل	اقل من 5 سنوات	19	12.3%
	5-10 سنة	26	16.9%
	11-15 سنة	54	35.1%
	16-20 سنة	33	21.4%
	21 فاكثر	22	14.3%

المصدر: من إعداد الباحث.

عن طريق الجدول (4) أعلاه حصلت فئة اقل من 5 سنوات على نسبة والتي بلغت 12.3%، بينما حصلت فئة 5-10 سنة على نسبة والتي بلغت 16.9%، وحصلت فئة 11-15 على نسبة والتي بلغت 35.1%، وحصلت فئة 16-20 سنة على نسبة والتي بلغت 21.4%، واخيراً حصلت الفئة 21 فاكثر على نسبة والتي بلغت 14.3% للعينة المدروسة.

ثالثاً: الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة

بعد التأكد من مطابقة أنموذج الدراسة لبيانات العينة المبحوثة، والوصول بالأنموذج إلى معايير جودة المطابقة المطلوبة والمحددة عبر إجراء التحليل العاملي التوكيد(CFA) ، أصبح بالإمكان اختبار فرضيات الدراسة التي تمت صياغتها في المنهجية، وتعدّ اختبار الفرضيات الخطوة الأخيرة في الجانب العملي؛ إذ سيكتشف الباحث بها علاقة الارتباط والتأثير بين كل من المتغير المستقل التأمين على القوائم المالية والمتغير التابع ثقة مستخدمي القوائم المالية والمتغير الوسيط جودة التدقيق.

1- الفرضية الرئيسية الاولى: يوجد علاقة ارتباط معنوية بين متغير التأمين على القوائم المالية ومتغير جودة التدقيق.

وعن طريق برنامج AMOS تم إيجاد معامل الارتباط بين متغير التأمين على القوائم المالية ومتغير جودة التدقيق وكما موضح في الشكل (2) ادناه:

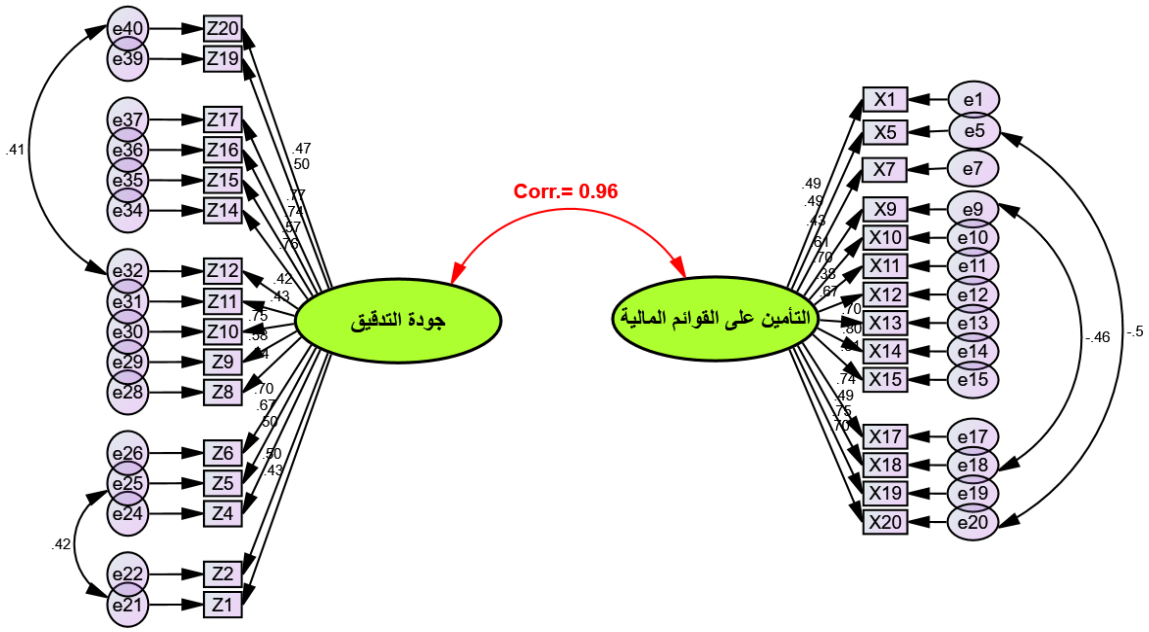

الشكل (2) معامل الارتباط بين متغير التأمين على القوائم المالية ومتغير جودة التدقيق

المصدر: من اعداد الباحث

اما قيمة معامل الارتباط واختبار معنويتهِ فيمكن توضيحها عن طريق الجدول (5) ادناه:

جدول (5) معامل الارتباط بين متغير التأمين على القوائم المالية ومتغير جودة التدقيق

الارتباط		
المتغير	**Measure**	**متغير التأمين على القوائم المالية**
متغير جودة التدقيق	**Correlation**	0.96
	P-value	0.008

المصدر: من اعداد الباحث

عن طريق الجدول (5) اعلاه يلحظ أن معامل الارتباط بين متغير التأمين على القوائم المالية ومتغير جودة التدقيق كانت قيمتهُ 0.96، كذلك ظهر معامل الارتباط ذات دلالة معنوية وذلك عن طريق قيمة P (0.008) والتي كانت اقل من 0.05، والتي عن طريقها يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير التأمين على القوائم المالية ومتغير جودة التدقيق. كذلك فان العلاقة بين متغير التأمين على القوائم المالية ومتغير جودة التدقيق كانت علاقة طردية وذلك عن طريق الإشارة الموجبة لهذا المعامل.

2- الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد علاقة إثر ذات دلالة معنوية لمتغير التأمين على القوائم المالية في متغير جودة التدقيق.

عن طريق برنامج AMOS تم إيجاد الاثر لمتغير التأمين على القوائم المالية في متغير جودة التدقيق وكما موضح في الشكل (3) ادناه:

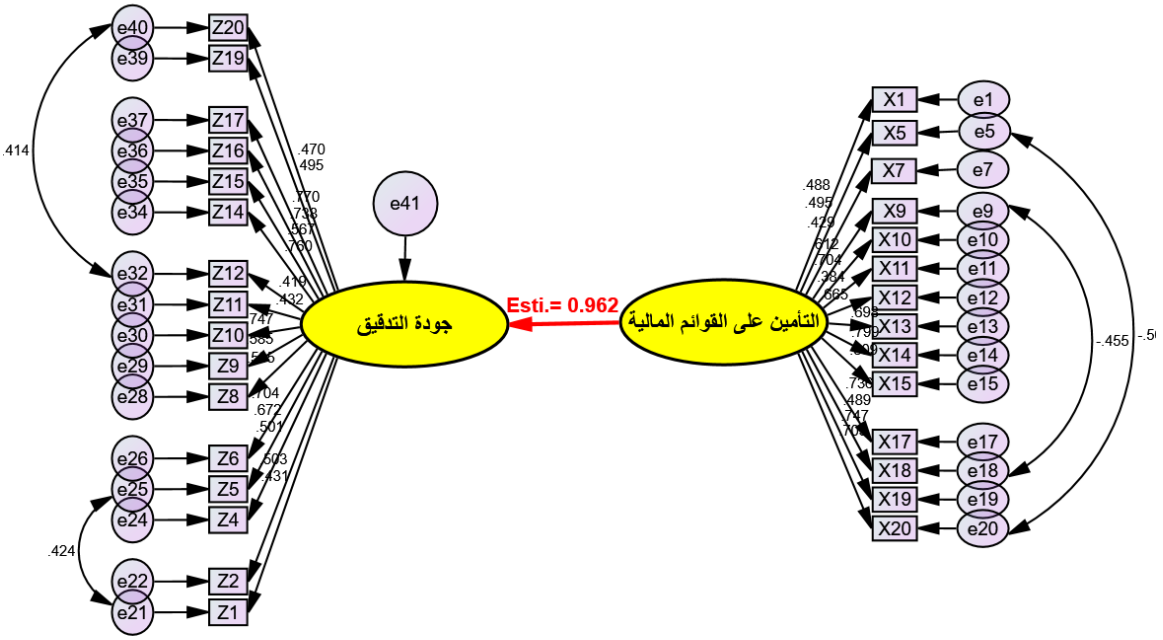

الشكل (3) تحليل الاثر لمتغير التأمين على القوائم المالية في متغير جودة التدقيق

المصدر: من اعداد الباحث

أما علاقة الاثر ومعنويتهِ لمتغير التأمين على القوائم المالية في متغير جودة التدقيق فيمكن توضيحها عن طريق الجدول (6) ادناه:

جدول (6) قيم تحليل الاثر لمتغير التأمين على القوائم المالية في متغير جودة التدقيق

المتغير المؤثر	مسار التأثير	المتغير المؤثر به	Estimate	S.E.	Confidence Interval 95%		P
					Lower Bound	Upper Bound	
التأمين على القوائم المالية	< ----	جودة التدقيق	0.962	0.012	0.936	0.983	0.008

المصدر: من اعداد الباحث

عن طريق الجدول (6) أعلاه الذي يوضح قيم معاملات الانحدار (Estimate)، وحدود الثقة وقيمة P، يلاحظ ان العلاقة لمتغير التأمين على القوائم المالية في متغير جودة التدقيق كانت ذات دلالة معنوية وذلك عن طريق قيمة P=0.008 والتي كانت اقل من 0.05 مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على ان هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمتغير التأمين على القوائم المالية في متغير جودة التدقيق. أما قيمة المعلمة المقدرة والخاصة بمتغير التأمين على القوائم المالية فقد بلغت قيمتها 0.962 التي تمثل العلاقة بين هذين المتغيرين، كما وان بزيادة وحدة واحدة من متغير التأمين على القوائم المالية يؤدي الى زيادة متغير جودة التدقيق بمقدار 0.962 وحدة، كما أن هذه العلاقة هي علاقة طردية بين متغير التأمين على القوائم المالية في متغير جودة التدقيق عن طريق الإشارة الموجبة لهذه المعلمة. أما القيمة الحقيقة لهذه المعلمة تتراوح بين القيمتين الدنيا والعليا 0.936 و0.983 على التوالي، وبخطأ قياسي (S.E.) يبلغ 0.012 لهذه العلاقة.

الاستنتاجات:

1. ويعد الترابط المالي بين المدقق الخارجي وزبائنه وعدم استقلاله أحد أسباب فشل التدقيق وذلك لأن المدققين قد يكتشفون الخطأ الجوهري في القوائم المالية المضللة، ولكنهم يفشلون في التقرير عنها أو تصحيحها، وبذلك يفتقرون الى الاستقلالية والنزاهة.
2. إن التأمين على القوائم المالية سيعمل بمثابة فحص فعال لجودة القوائم المالية عن طريق نقل قرار تعيين المدققين الخارجيين من إدارة الشركات الخاضعة للتدقيق الى شركات التأمين، وإن نقل قرار التعيين بدوره سيلغي تعارض المصالح في التدقيق.
3. الهدف الاساسي للتأمين على القوائم المالية ليس استرجاع كامل خسائر المستثمرين انما هو تخفيض خسائرهم عن طريق تحسين جودة التدقيق.
4. إن شركة التأمين وعن طريق السعي الى حماية مصالحها ستحمي مصالح جمهور المساهمين عن طريق تحفيز المدققين الخارجيين للعمل بجودة عالية للتحقق من جودة القوائم المالية.
5. عند إيجاد علاقة الاثر ظهر هناك علاقة إثر لمتغير التأمين على القوائم المالية في متغير جودة التدقيق أي ان التأمين على القوائم المالية ذو تأثير ايجابي ومباشر في تحسين جودة التدقيق.

التوصيات:

1. على المنظمات والهيئات المهنية والجهات المعنية بتنظيم المهنة ضرورة دعم كفاءة المدقق الخارجي وحماية استقلاليته وحثهم على الالتزام بالإفصاح عن حالات الغش في التقرير بهدف دعم جودة التدقيق.
2. ضرورة اقامة ورش ودورات توعوية لتوضيح اهمية التأمين على القوائم المالية ودورها في تعزيز استقلالية المدقق الخارجي والحد من تعارض المصالح في التدقيق وتحسين جودة التدقيق.
3. ضرورة النظر في امكانية الزام الشركات بتبني التأمين على القوائم المالية لما له من دور في حماية مصالح المستخدمين.
4. ضرورة العمل على استعادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية التي تقدمها الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية بهدف رفع كفاءة سوق الاوراق المالية وتحسين النشاط الاقتصادي والمالي للبلد.

5. على الجهات الحكومية المعنية ضرورة النظر في هذه الالية المقترحة وما تقدمه من اسهامات في تحسين جودة التدقيق.

المصادر:

1. رشيد، ناظم حسن، 2018، "استخدام التأمين على القوائم المالية كمدخل لتحسين حوكمة الشركات دراسة استطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحاسبات في العراق"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 118. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل. العراق، 149 – 173.
2. السقا، زياد هاشم ورشيد، ناظم حسن، 2021، تدقيق الحسابات- اتجاهات معاصرة، الطبعة الاولى، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
3. رحماني، موسى وسردوك ،فاتح، 2014، "مفهوم جودة المراجعة في ظل الدراسات الاكاديمية والهيئات المهنية المراجعة"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 34 / 35، 181 – 198 .
4. جبران، محمد علي ،(2010)،العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونين في اليمن"، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة ، مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون، قسم المحاسبة، كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود، الرياض.
5. محمد، موفق عبد الحسين وعنبر سامي جبار، (2016)، جودة التدقيق باعتماد الذكاء الاصطناعي، بحث تطبيقي في عينة من الهيئات الرقابية العاملة في ديوان الرقابة المالية الاتحادي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد(11)، العدد(34)، 27 - 76.
6. Mainelli, M., & Ronen, J. (2006). Put your money where your audit is: financial statement insurance in the UK?. The Journal of Risk Finance, Volume 7, Number 4,
7. Ronen, J. (2014). Post-enron reform: financial statement insurance, and GAAP re-visited. Accounting and Regulation: New Insights on Governance, Markets and Institutions, 31-58.
8. Cunningham, L. A. (2007). Securitizing audit failure risk: An alternative to caps on damages. Wm. & Mary L. Rev., 49, 711, 1– 50.
9. Dontoh, A., Ronen, J., & Sarath, B. (2013). Financial statements insurance. abacus-a journal of accounting finance and business studies, *49*(3), 269-307.
10. Faboyede, O. S., & Mukoro, D. O. (2012). Financial statement insurance: Restoring investor confidence in Nigerian banks. Research Journal of Finance and Accounting, *3*(4), 140-150.
11. Azar, N., & Sahar, E. (2022). Reliable Financial Statements: External Auditing System or Financial Statement Insurance? Asian Journal of Accounting Perspectives, 15(1), 36.
12. Dontoh, A., Ronen, J., & Sarath, B. (2013). Financial statements insurance. abacus-a journal of accounting finance and business studies, *49*(3), 269-307.
13. Ronen, J. (2006). A proposed corporate governance reform: Financial statements insurance. Journal of Engineering and technology Management, 23(1-2), (pp144).

14. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), (1974), Statement on Auditing Standards NO. 4.
15. International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), 2021, Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncementsl, 2020 Edition, Volume I.
16. Kang, M., Lee, H. Y., Son, M., & Stein, M. (2017). The association between human resource investment by audit firms and their audit quality. Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, *24*(3-4), 249-271.
17. Taylor,Donald H.& Glezen, G.William, 2003, Auditing An Assertions Approach, John Wiley & Sons, Inc, New York.